الأمم المتحدة

A/58/717

الجمعية العامة

Distr.: General
20 February 2004
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون

البند ١٠٨ من جدول الأعمال

منع الجريمة والعدالة الجنائية

رسالة مؤرخة ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لاستراليا وإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

لعلكم تعلمون أن أستراليا وإندونيسيا قد استضافتا المؤتمر الوزاري الإقليمي الثاني المعني بتهريب البشر والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية، والذي عقد في بالي يومي ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، كمتابعة للمؤتمر الإقليمي الأول بشأن نفس الموضوع (انظر A/57/64).

ومرفق طيه رسالة موجهة إليكم من رئيسي المؤتمر، وهما وزير خارجية إندونيسيا، الدكتور حسن ويراجودا، ووزير خارجية أستراليا، السيد ألكسندر داونر (انظر المرفق الأول).

ومرفق طيه أيضا بيان صادر عن رئيسي المؤتمر يوجز النتائج الرئيسية للمؤتمر (انظر المرفق الثاني). ونلتمس تعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة في إطار البند ١٠٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) سعادة السيد رزلان إيشار **جيني**
القائم بالأعمال بالنيابة
لجمهورية إندونيسيا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) سعادة السيد جون **دوث**
الممثل الدائم لأستراليا
لدى الأمم المتحدة

100304 100304 04-24570 (A)

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لاستراليا وإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

يتمثل الغرض من هذه الرسالة في إبلاغكم بنتائج المؤتمر الإقليمي الثاني المعني بتهريب البشر والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية، وهو الذي تولت رئاسته أستراليا وإندونيسيا في بالي في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل من العام الحالي. ونسعى أيضا إلى تعميم نتائج المؤتمر بوصفها وثيقة رسمية في دورة العام الحالي للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وكما تعلمون، فإن تهريب البشر والاتجار بالأشخاص تعتبر مشاكل عالمية تواجه بلدانا عديدة، مما يؤدي إلى تآكل قدرتها على حماية حدودها وتحميلها تكاليف اجتماعية واقتصادية باهظة. وتترسخ الشبكات الإجرامية الكامنة وراء هذه الأنشطة على محن وتطلعات عملائها، مع عدم إيلاء أي اهتمام بحقوقهم الإنسانية أو سلامتهم. ولنفس هذه الشبكات عادة صلات بالمخدرات، وتزوير الوثائق، وغسيل الأموال، وتهريب الأسلحة، والجرائم عبر الوطنية الأخرى. ولا تزال منطقة آسيا والمحيط الهادئ مركز تنسيق للعديد من هذه الأنشطة، والتي تقدر وفقا لما ذكرته منظمة الهجرة الدولية بنحو ١٠ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا.

وبهدف وضع نهج إقليمي شامل وتعاوني لمكافحة هذه المشاكل، تولت أستراليا وإندونيسيا في شباط/فبراير ٢٠٠٢ رئاسة مؤتمر وزاري معني بتهريب البشر والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية في بالي بإندونيسيا. وفي ذلك المؤتمر، وافق الوزراء على إنشاء فريقين مخصصين للخبراء لتنسيق الأنشطة الفعلية في مجالات مثل التبادل الإقليمي للمعلومات، والتعاون في إنفاذ القوانين، والتطوير التشريعي. وعقد المؤتمر الثاني في نيسان/أبريل الحالي، متيحا بذلك فرصة هامة للوزراء لاستعراض التقدم الذي أحرزته أفرقة الخبراء المخصصة ولوضع توجيهات استراتيجية للتعاون في المستقبل.

وفي مؤتمر هذا العام، حضر ثمانية وعشرون ممثلا على المستوى الوزاري من اثنين وثلاثين بلدا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأكدوا مجددا المقاصد والمصالح المشتركة للمنطقة في مكافحة مسألتي تهريب البشر والاتجار بالأشخاص. وشارك أيضا في المؤتمر المفوض السامي لشؤون اللاجئين، الدكتور رود لوبرز، ومسؤولون من منظمة الهجرة الدولية، مما يعكس وضع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية كوكالتين منتسبتين لعملية بالي. وحضر المؤتمر كمراقبين مسؤولون من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة بالأمم المتحدة.

ووافق المؤتمر الثاني على استمرار فريقي الخبراء المخصصين. وينهمك فريقا الخبراء هذان في متابعة تنفيذ ولايتيهما. وسيشمل العمل الجاري، والذي سيمول عن طريق توجيه منظمة الهجرة الدولية لنداء من أجل التمويل، عقد حلقات عمل بشأن توعية الجمهور والتطوير التشريعي، وكذلك الاضطلاع بمزيد من العمل بشأن الأسباب الجذرية، وعمليات العودة، ومراقبة الحدود، وتبادل المعلومات، والهجرة المشروعة، وحماية اللاجئين. ووافق الوزراء على الاجتماع مرة أخرى في خلال عامين أو ثلاثة أعوام لاستعراض التقدم المحرز وتقديم المزيد من التوجيه السياسي إذا لزم الأمر. وفي غضون ذلك، سيتولى كبار الموظفين استعراض التقدم الذي أحرزه فريقا الخبراء بعد انقضاء عام واحد. وفي أعقاب هذا الاستعراض، ستتولى أستراليا وإندونيسيا إعداد تقرير مرحلي للوزراء عن البلدان المشاركة.

وأصدرنا، بوصفنا رئيسي المؤتمر، بيانا باسم جميع المشاركين، أعاد تأكيد التزام البلدان المشاركة بأن تسعى إلى إيجاد حلول لقضايا تهريب البشر والاتجار بالأشخاص. وأرفقنا بهذه الرسالة نسخة من بيان رئيسي المؤتمر ونلتمس تعميم البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة في إطار البند ذي الصلة من جدول أعمال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، على غرار البيان المقابل الصادر عن مؤتمر بالي الوزاري الإقليمي الأول. واستنادا إلى جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والخمسين، فإنه يبدو أن البند ١١٠ المتعلق بمنع الجريمة والعدالة الجنائية سيكون أكثر بنود جدول الأعمال ملاءمة لتعميم البيان في إطاره.

ونرجو أن تتأكدوا بأن حكومتي أستراليا وإندونيسيا تلتزمان، في تنفيذ نتائج المؤتمر الإقليمي وأنشطة متابعته، بالتعاون مع الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة، والمجتمع الدولي لوضع نهج متماسك وفعال لمكافحة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص. ونسعى إلى كفالة استمرار المنطقة في تعزيز واستكمال الجهود الدولية الحالية لمعالجة هذه القضايا. ونلتزم بتشجيع إجراء حوار على نطاق أوسع بين المناطق والمنظمات الدولية المختصة سعيا إلى إيجاد حلول.

(توقيع) الدكتور ن. حسن **ويراجودا**
وزير خارجية إندونيسيا

(توقيع) ألكسندر **داونر**
وزير خارجية أستراليا

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لاستراليا وإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

المؤتمر الوزاري الإقليمي الثاني المعني بتهريب البشر والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية

بالي، ٢٩-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣

بيان رئيسي المؤتمر

أولا - مقدمة

١ - نحن، وزيري خارجية أستراليا وإندونيسيا، يشرفنا أن نرأس مؤتمر بالي الوزاري الإقليمي الثاني المعني بتهريب البشر والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية المعقود في مدينة بالي بإندونيسيا يومي ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، بحضور أفغانستان، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وجمهورية الصين الشعبية، وبابوا غينيا الجديدة، وباكستان، وبالاو، وبروني دار السلام، وبنغلاديش، وتايلند، وتركيا، وتيمور - ليشتي، وجزر سليمان، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وساموا، وسري لانكا، وسنغافورة، وفرنسا، والفلبين، وفيجي، وكاليدونيا الجديدة، وفييت نام، وكمبوديا، وكيريباس، وماليزيا، وميانمار، ونيبال، ونيوزيلندا، والهند، واليابان، فضلا عن مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وممثلو المنظمة الدولية للهجرة.

٢ - وحضر المؤتمر كمراقبين الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وبلجيكا، وجنوب أفريقيا، ورومانيا، والسويد، وسويسرا، وفنلندا، وكندا، والنرويج، والنمسا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، ومصرف التنمية الآسيوي، وأمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومشاورات آسيا والمحيط الهادئ بشأن اللاجئين والمشردين والمهاجرين، والاتحاد الأوروبي، وأمانة المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والمشاورات الحكومية الدولية المتعلقة بسياسة اللجوء واللاجئين والهجرة في أوروبا وأمريكا الشمالية واستراليا، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والبنك الدولي.

٣ - وأشار الوزراء إلى مؤتمر بالي الوزاري الإقليمي الأول المعني بتهريب البشر والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية، والذي عقد في بالي في الفترة من ٢٦ إلى

٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢. وأكد الوزراء مجددا المبادئ العامة بشأن تهريب البشر والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية، كما وردت في بيان رئيسي المؤتمر عن مؤتمر بالي الوزاري الإقليمي الأول.

٤ - وأكد الوزراء أن الأسباب الجذرية لتهريب البشر والاتجار بالأشخاص عديدة ومتعددة الأبعاد، وتشتمل على جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية. وأكدوا مجددا أن الفقر والتفاوتات الاقتصادية وفرص أسواق العمل والتراعات هي الأسباب الرئيسية التي تسهم في الزيادة العالمية لتهريب البشر والاتجار بالأشخاص. وسلم الوزراء بأنه ينبغي معالجة هذه المشاكل بطريقة تعاونية وشاملة.

٥ - وحث الوزراء المجتمع الدولي على مساعدة بلدان المنشأ لمعالجة الأسباب الجذرية للتحركات غير المشروعة للأشخاص عن طريق تقديم معونة طارئة، ومساعدة إنمائية، وبرامج مباشرة لدعم المشردين ومعالجة حالة اللاجئين. ووافقوا على الحاجة إلى تقديم دعم دولي إلى برامج بناء القدرات بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستمر وتنمية مستدامة ومن أجل تقديم المساعدة إلى البلدان التي تضم أعدادا كبيرة من اللاجئين. وشدد الوزراء على أنه ينبغي أيضا إيلاء الاهتمام لتشجيع إتاحة المزيد من الفرص للقنوات المشروعة للهجرة بما في ذلك الوصول إلى أسواق العمل الدولية.

٦ - وسلم الوزراء بأبعاد حقوق الإنسان لمشاكل تهريب البشر والاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال.

٧ - وسلم الوزراء بأن المهاجرين غير القانونيين يعتبرون منتهكين للقوانين وضحايا محتملين في نفس الوقت. واستنكر الوزراء الممارسات غير الإنسانية للمهربين والمتاجرين وتجاهلهم للمعاناة البشرية.

٨ - وأكد الوزراء أيضا أن أمن الحدود يعتبر عنصرا رئيسيا للأمن الوطني والعالمي. وأشار الوزراء إلى أن جميع أشكال الجريمة عبر الوطنية استغلت بشدة أمن الحدود ونظم الإدارة، ولا سيما في تلك البلدان التي هي في خضم عملية تطوير قدرات وطنية وإقليمية عالمية لمكافحة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية. ووافق الوزراء على أن الهجرة غير المشروعة تهدد قدرة الدول على حماية حدودها ومواطنيها وإدارة البرامج المعتادة للهجرة.

٩ - ورحب الوزراء بأنشطة فريقي الخبراء المخصصين اللذين أنشئا في مؤتمر بالي الوزاري الإقليمي الأول. واستكملت عملية بالي وعززت التعاون الثنائي في المنطقة. واتسم التعاون الإقليمي بالقوة وتحسنت كنتيجة لذلك قدرة البلدان على مكافحة تهريب البشر والاتجار

بالأشخاص. وحصلت هذه التطورات على زخم كبير كنتيجة للمقررات التي اتخذها الوزراء في مؤتمر بالي الوزاري الإقليمي الأول.

ثانيا – التطورات الدولية والإقليمية الأخيرة

١٠ – ناشد الوزراء المجتمع الدولي أن يقدم الدعم والمساعدة في المجال الإنساني ومجال إعادة البناء إلى العراق والبلدان الأخرى التي توجد في المرحلة التالية للصراع، ولا سيما إلى تلك الشعوب التي تحتاج إلى الحماية والمعونة الإنسانية.

١١ – وأكد الوزراء استمرار شيوع وتعقب التحركات غير المشروعة للأشخاص في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأشار الوزراء إلى أن هذه التحركات، بما فيها تحركات الأشخاص المتمتعين بحماية دولية في بلد آخر عدا بلدهم، تشكل تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية كبيرة، وأن الرحلات تتم دون احترام للسيادة الوطنية أو الحدود.

١٢ – وأكد الوزراء وجود مشكلة خطيرة للاتجار بالأشخاص في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وحثوا الدول الإقليمية على إيلاء المزيد من الاهتمام للمشكلة. وأعرب الوزراء عن قلقهم لأن هذا النشاط الإجرامي يتم دون إيلاء أي اعتبار لمبادئ حقوق الإنسان الدولية أو الأطر القانونية الوطنية. ونوهوا بالضعف الشديد للنساء والأطفال.

١٣ – وناقش الوزراء الصلات بين تهريب البشر والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية وأعربوا عن قلقهم لأن الشبكات الإجرامية تتولى تنسيق العديد من أنشطة التهريب والاتجار، وهي تتورط أيضا في الاتجار بالمخدرات، وتزوير الوثائق، وغسيل الأموال، وتهريب الأسلحة، والإرهاب وغير ذلك من الجرائم عبر الوطنية.

١٤ – وسلم الوزراء بأن التعاون الإقليمي في مكافحة الإرهاب قد استفاد من الاعتراف الإقليمي المتزايد بأهمية التعاون في مكافحة الجرائم عبر الوطنية مثل تهريب البشر والاتجار بالأشخاص، والعكس صحيح. وفي هذا السياق، أشار الوزراء إلى أن الأشهر الإثني عشر الماضية قد شهدت أعمالا إرهابية مروعة وغير مميزة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك الهجوم بالقنابل على بالي في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وأشار الوزراء إلى أن هذه الأعمال التي تنطوي على كراهية قد أدت فقط إلى تعبئة التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة الإرهاب. وهناك مثال على هذا التعاون يتمثل في المؤتمر المعني بتسهيل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي تولت أستراليا وإندونيسيا رئاسته في بالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

١٥ - وأعرب الوزراء عن تعاطفهم العميق مع جميع المتأثرين بمأساة الهجوم بالقنابل على بالي في عام ٢٠٠٢، ولا سيما مع أسر القتلى والجرحى. وأثنوا على التدابير الحاسمة التي اتخذت لمكافحة الإرهاب والتعاون المقدم من بلدان أخرى بهذا الشأن.

١٦ - وأشار الوزراء إلى أن الرغبة في تحسين التعاون الإقليمي كانت جلية أيضا في عدد المؤتمرات الهامة التي عقدت مؤخرا في المنطقة، بما في ذلك الاجتماع الثاني لكبار المسؤولين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الجريمة عبر الوطنية، الذي عقد في كوالالمبور، بماليزيا في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢، والذي اعتمد برنامجا للعمل لتنفيذ خطة عمل الرابطة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص؛ واجتماع منتدى جزر المحيط الهادئ، المعقود في سوفا، بفيجي، في الفترة من ١٥ إلى ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٢، والذي وضع فيه الأعضاء إعلان ناسونيني بشأن التعاون للتصدي للإرهاب الدولي والجريمة عبر الوطنية؛ والاجتماع السادس للمديرين العامين للهجرة ورؤساء أقسام الشؤون القنصلية في وزارات الخارجية بدول رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والذي عقد في بانكوك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، حيث جرى وضع خطط عمل لتبادل الاستخبارات التكتيكية المتعلقة بالهجرة والجريمة عبر الوطنية؛ ومؤتمر القمة الثامن لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المعقود في بنوم بنه، بكمبوديا، يومي ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، والذي أصدر فيه رؤساء دول الرابطة بيانا مشتركا بشأن الإرهاب، وزيادة التصدي للإرهاب الدولي والجريمة عبر الوطنية؛ والاجتماع العام السابع لآسيا والمحيط الهادئ لإجراء مشاورات بشأن اللاجئين والمشردين والمهاجرين، المعقود في مدينة هالونغ، بفييت نام يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، والمشاورات الوزارية الآسيوية بشأن هجرة الأيدي العاملة، المعقود في كولومبو، بسري لانكا في الفترة من ١ إلى ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وأظهرت هذه المبادرات الإقليمية، علاوة على معدل الحضور المرتفع في هذا المؤتمر، الإرادة السياسية في المنطقة للعمل معا على مكافحة الجرائم عبر الوطنية.

١٧ - وأشار الوزراء كذلك إلى أن بلدانا إقليمية عديدة قامت خلال العام الماضي بالتوقيع و/أو التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها. وشجع الوزراء تلك البلدان التي لم تقم بذلك بعد على أن تنظر أيضا إلى فوائد التوقيع والتصديق على الاتفاقية وبروتوكولاتها.

ثالثا - استعراض التقدم المحرز منذ انعقاد المؤتمر الوزاري الإقليمي الأول

١٨ - أشار الوزراء إلى القرار المتخذ في المؤتمر الوزاري الإقليمي الأول الذي عقد في مدينة بالي والذي يقضي بإنشاء فريقي خبراء مخصصين تتولى أعمالهما حكومتا نيوزيلندا وتايلند

على التوالي. وقد أنشئ فريق الخبراء المخصص الأول لتعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي، وكلف فريق الخبراء المخصص الثاني بمساعدة الدول على تعزيز القدرات في مجال وضع السياسات، والترتيبات التشريعية، وممارسات إنفاذ القوانين.

١٩ - وفي هذا السياق، رحب الوزراء بالتقرير الذي قدمه وزير خارجية نيوزيلندا عن أعمال فريق الخبراء المخصص الأول والذي أشار فيه إلى أن البلدان قد قدمت نبذا عن الترتيبات المحلية التي اعتمدتها حتى الآن لمكافحة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص وتنكب الآن على النهوض بأنشطة تعاونية منها إنشاء موقع إقليمي على شبكة الإنترنت لتوفير منبر لتبادل المعلومات بين البلدان الأعضاء. وقد كشفت البلدان التدابير التي تتخذها لزيادة وعي الجمهور بهاتين الجريمتين وثني من يفكرون في الهجرة غير القانونية عن الإقدام عليها. وشاركت البلدان في حلقة عمل بشأن أفضل الممارسات في مجال إدارة اللجوء. وتلقت أيضا معلومات تساعدها على تيسير عودة المهاجرين غير القانونيين في ظروف كريمة وإنسانية.

٢٠ - وأشار الوزراء إلى أن فريق الخبراء المخصص الأول قد عقد، يومي ١٣ و ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٣ في كولومبو بسري لانكا، اجتماعا استعراضيا رصد التقدم الذي أحرزه الفريق، ووضع مشروع خطة عمل للأعمال المقبلة بعد انعقاد المؤتمر الوزاري الإقليمي الثاني في بالي، ويشمل تبادل المعلومات؛ وإجراء دراسات استقصائية عن الأسباب الجذرية للهجرة غير القانونية، وتنظيم حملات لإذكاء الوعي العام وبناء القدرات؛ فضلا عن عقد حلقات عمل عن حملات التوعية العامة والممارسات الفضلى في مجال إدارة اللجوء؛ والتشجيع على وضع اتفاقات نموذجية تتناول عودة ملتمسي اللجوء الذين رفضت طلباتهم.

٢١ - وأشار الوزراء إلى أنهم قد اتفقوا، خلال المؤتمر الوزاري الإقليمي الأول المعقود في بالي، على العمل على وضع تشريعات وطنية تجرم تهريب البشر والاتجار بالأشخاص، وتحسين التعاون بين وكالات إنفاذ القانون في مجال مكافحة شبكات الهجرة غير القانونية، بوسائل شتى منها تحسين التعاون فيما يتعلق بنظم مراقبة الحدود ومنح التأشيرات. وفي هذا السياق، رحب الوزراء بالتقرير الذي قدمه نائب وزير خارجية تايلند عن أعمال فريق الخبراء المخصص الثاني. وأشار فيه إلى أن تشريعات نموذجية قد وضعت لمساعدة الحكومات على إعداد وتنفيذ قوانين محلية تجرم تهريب البشر والاتجار بالأشخاص، علاوة على التشريعات الوطنية التي سبق للبلدان أن حددتها. وقد عززت البلدان شبكاتها الوطنية، وزادت من مستوى التعاون بين وكالات إنفاذ القانون، ووضعت تدابير لتحسين إجراءات التحقق من الهوية وفحص الوثائق.

٢٢ - وأشار الوزراء إلى أن فريق الخبراء المخصص الثاني قد عقد، يومي ١٠ و ١١ آذار/مارس ٢٠٠٣ في طوكيو باليابان، اجتماعا استعراضيا. واستعرض الاجتماع التقدم الذي أحرزه الفريق، ووضع مشروع خطة عمل للأعمال المقبلة بعد انعقاد المؤتمر الوزاري الإقليمي الثاني في بالي، ويشمل عقد حلقة عمل تركز على المقتضيات التشريعية اللازمة لضمان التعاون القانوني الفعال، وتدريب الموظفين التنفيذيين على كشف تزوير وثائق السفر، وزيادة كشف الاحتياجات إلى بناء القدرات في مجال إنفاذ القوانين وإدارة الحدود؛ وإنشاء أفرقة عمل من الخبراء يكون بوسعها تبادل الاستخبارات اللازمة، ووضع معايير متفق عليها لفحص الوثائق، وإجراء تحليل للاحتياجات الإقليمية.

٢٣ - وعلاوة على التقدم المحرز من خلال الأعمال التي اضطلع بها الفريقان المخصصان، أشار الوزراء إلى أن عملية بالي قد أعطت زخما للإجراءات ذات الصلة التي تعكف عليها بلدان المنطقة لمكافحة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص، وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية. ومن بين هذه الإجراءات وضع تشريعات وطنية أو تنفيذها وفقا للظروف القطرية بغية تجريم تهريب البشر والاتجار بالأشخاص، والاتفاق على مذكرات تفاهم ثنائية لتبادل المعلومات، وتعزيز إجراءات إنفاذ القوانين على الصعيد المحلي، والبدء في تنفيذ مشاريع لبناء القدرات في مجال إدارة الحدود.

وشدد الوزراء على التوصيات التالية:

رابعا - الاستفادة من التعاون الدولي والإقليمي

٢٤ - شدد الوزراء على أن تهريب البشر والاتجار بالأشخاص وغير ذلك من أشكال الهجرة غير القانونية تعتبر مشاكل عالمية تطال بلدان المنشأ والعبور والمقصد وتتطلب إجراءات دولية شاملة. وقد أسهمت منطقة آسيا والمحيط الهادئ إسهاما فعالا وهاما في مكافحة هذه الأنشطة الإجرامية. وشجع الوزراء جميع بلدان المنطقة على زيادة تكثيف تعاونها في مجال مكافحة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص.

٢٥ - واتفق الوزراء على العمل، وفقا للقوانين المحلية والظروف القطرية، على وضع ترتيبات أكثر فاعلية لتبادل المعلومات والاستخبارات في المنطقة، حتى تتوفر لدى البلدان صورة أكمل عن أنشطة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص وغيرها من أشكال الهجرة غير القانونية.

٢٦ - واتفق الوزراء على الحاجة إلى وضع تشريعات وطنية قوية لتجريم هذه الأنشطة، وإيجاد آليات قوية لإنفاذ القوانين في هذا المجال، والتعاون من أجل ضمان محاكمة مرتكبي هذه الجرائم وفقا للقوانين المحلية.

٢٧ - وسلم الوزراء كذلك بأن التجارب التي خاضتها المنطقة في السنة الماضية، تبين أن التعاون الإقليمي والثنائي من شأنه أن يفضي إلى تحقيق نجاح باهر في مكافحة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص وغير ذلك من الجرائم العابرة للحدود الوطنية. ولا يزال من الصعب على أي دولة أن تعالج بمفردها هذه القضايا معالجة فعالة دون دعم من دول أخرى. ويتبين من التعاون النشط الملموس بين الطائفة الواسعة من الدول المشاركة في الفريقين المخصصين من الخبراء أن ثمة غاية مشتركة ومصلحة إقليمية مشتركة قوية في مواصلة التعاون من أجل مكافحة هذه الأنشطة الإجرامية بالاستفادة من الاتفاقات والجهود الإقليمية القائمة.

٢٨ - وأشار الوزراء إلى أنه على الرغم من أن تهريب البشر والاتجار بالأشخاص لا يزالان يطرحان مشاكل خطيرة في المنطقة، فإن ثمة طائفة واسعة من الجرائم العابرة للحدود الوطنية، ومنها الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والإرهاب، وتمويل الإرهابيين، وغسيل الأموال، تهدد أيضا الاستقرار والرخاء في المنطقة. وسلم الوزراء بما لجميع أشكال ومستويات التعاون من أهمية لمكافحة هذه الجرائم.

٢٩ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم لإسهامات الحكومات من خارج منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومؤسسات المراقبة. ولاحظوا أن التعاون الأقاليمي يمثل استراتيجية هامة وتكميلية للتعاون الإقليمي والثنائي. وفي هذا الصدد، أعربوا عن تأييدهم للجهود المبذولة في إطار مشاورات آسيا والمحيط الهادئ بشأن اللاجئين والمشردين والمهاجرين والمشاورات الحكومية الدولية المتعلقة بسياسة اللجوء واللاجئين والهجرة في أوروبا وأمريكا الشمالية واستراليا وعملية بودابست لتيسير الحوار الأقاليمي.

ويوصي الوزراء بما يلي:

ألف - زيادة تركيز الدول في حملاتها على الأسباب الجذرية للهجرة غير القانونية، والعمل على إذكاء وعي عام بضرورة زيادة التعاون الأقاليمي لمعالجة هذه القضايا وإيجاد الحلول لها؛

باء - استفادة الدول من النجاحات التي تحققت في العام الماضي، واستخدام الآليات التعاونية الطوعية التي وضعت للنهوض بتدابير فعالة وصالحة لمكافحة تهريب

البشر والاتجار بالأشخاص وغير ذلك من الجرائم العابرة للحدود الوطنية التي تهدد دول المنطقة؛

جيم – زيادة الدول لجهودها الرامية إلى مكافحة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص، بطرق شتى منها سن تشريعات وطنية لتجريم هذه الأنشطة؛

دال – ترحيب الدول بالمساعدة التي بوسع المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تقدماها، وفقا لولاية كل منهما، إسهاما منهما في أعمال المتابعة المنبثقة عن عملية بالي؛

هاء – مواصلة المنظمة الدولية للهجرة جهودها، بالتعاون الوثيق مع الدول، لتشجيع الهجرة المنظمة في منطقة آسيا والمحيط الهادي.

خامسا – كفالة مواصلة الأعمال التي استهلتها عملية بالي

٣٠ – لاحظ الوزراء أن هذا المؤتمر أتاح فرصة هامة للاعتراف بالجهود المبذولة لزيادة التعاون (على جميع المستويات) في مجال مكافحة الجرائم عبر الوطنية، بما في ذلك تهريب البشر والاتجار بالأشخاص، وتحديد التوجه الاستراتيجي للجهود الجارية لزيادة التعاون الإقليمي. وأكد الوزراء أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به وعبّروا عن التزامهم السياسي القوي بالاستفادة مما تمخض عن عملية بالي من إنجازات لمكافحة أنشطة الشبكات الضالعة في تهريب البشر والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية. وفي هذا السياق، أشاد الوزراء بقيمة وأهمية الأعمال التي قام بها الفريقان المخصصان والتي أوجزها وزير خارجية نيوزيلندا ونائب وزير خارجية تايلند على التوالي.

٣١ – واتفق الوزراء على أن التعاون ينبغي أن يقوم على الاعتراف بأن لكل دولة حقا سياديا ومصلحة مشروعة في وضع وتنفيذ قوانين خاصة بها للتصدي لتهريب البشر والاتجار بالأشخاص، وهو ما يعكس الطبيعة غير الملزمة لبيان الرؤساء.

٣٢ – ولاحظ الوزراء أنه قد تم الاتفاق، خلال المؤتمر الوزاري الإقليمي الأول المعقود في بالي على تحويل أي متابعات قد تُلتمس بعد مضي فترة اثني عشر شهرا إلى الآليات الإقليمية والدولية القائمة. وسيستعان بالآليات الثنائية والإقليمية والدولية القائمة لمتابعة التوصيات المعتمدة، حسب الاقتضاء.

واتفق الوزراء على ما يلي:

واو – مواصلة عملية بالي؛

زاي – استفادة الدول من الزخم المتولد عن عملية بالي، مع مراعاة خصائصها الطوعية وغير الملزمة، لمواصلة أعمال فريقي الخبراء المخصصين اللذين ستواصل تايلند ونيوزيلندا تنسيقهما في الوقت الراهن، وتنفيذ عناصر خطتي العمل اللتين وضعهما هذان الفريقان، حسب الاقتضاء؛

حاء – دعوة المنظمة الدولية للهجرة إلى توجيه نداء للتمويل لدعم عملية بالي؛

طاء – عقد مؤتمر وزاري في غضون سنتين أو ثلاث سنوات تقريبا لاستعراض التقدم المحرز خلال هذه الفترة، وإعطاء التوجيه اللازم فيما يتعلق بأي متابعة محتملة في المستقبل؛

ياء – استعراض المسؤولين للتقدم المحرز في تنفيذ خطتي العمل المذكورتين بعد سنة واحدة تقريبا حسب الاقتضاء وتقديم تقرير إلى الوزراء فيما بعد. وسيقوم الرؤساء بتنسيق العملية؛

كاف – قيام الدول بدور ريادي في إدراج الأنشطة التي حددها الفريقان المخصصان من الخبراء في منظماتها الإقليمية و/أو دون الإقليمية؛

لام – إكمال العمل الذي استهلته عملية بالي لبناء القدرات من أجل تحسين القدرات الوطنية في مجال مكافحة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية، وإفساح مزيد من الفرص للهجرة القانونية.

سادسا – استنتاج

٣٣ – شدد الوزراء من جديد على أن تهريب البشر والاتجار بالأشخاص وغير ذلك من جرائم عبر وطنية تهدد الأمن والرخاء في المنطقة. وتقوم هذه الجرائم على استغلال الحاجة والضعف لدى الضحايا المحتمل وقوعهم في شباك المهربين والمتاجرين بالأشخاص. وأكدوا ضرورة إيجاد حلول شاملة وتعاونية.

٣٤ – وأكد الوزراء من جديد الأهمية البالغة التي يولونها لأعمال المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرهما من المنظمات والمنتديات الدولية ذات الصلة، من قبيل المنظمات الممثلة بصفة مراقب في هذا المؤتمر.

٣٥ - وبينما سلم الوزراء بأن هذا المؤتمر لم يعقد لتناول مسألة اللاجئين مباشرة، أكدوا أن هذا البيان لا يتضمن أي شيء يقصد منه الإخلال بالحقوق المشروعة المكفولة للاجئين الحقيقيين لالتماس اللجوء والتمتع به وفقا لاتفاقيات وبروتوكولات الأمم المتحدة ذات الصلة. ولاحظوا أن جميع البلدان، بما في ذلك بلدان المنشأ والعبور والمقصد، بوسعها، وفقا لقوانينها الوطنية، أن تضطلع بدور في كفالة الحماية للاجئين وإيجاد الحلول لهم، وأن تتخذ ما يلزم من التدابير لضمان عودة الأشخاص الذين ثبت أنهم ليسوا لاجئين بطرق كريمة وإنسانية. وسلّموا بأن إكثار الحلول المتاحة للاجئين قد يحد من الضغط الذي يجبرهم على التنقل مرة ثانية ويكمّل بالتالي جهود المجتمع الدولي لمكافحة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية.

٣٦ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم للإسهامات التي قدمتها البلدان التي استضافت الاجتماعات و/أو حلقات العمل تحت رعاية فريقي الخبراء المخصصين. وأثنوا أيضا على البلدان التي نسقت أنشطة المشاريع المحددة في إطار خطتي عمل فريقي الخبراء المخصصين.

٣٧ - وختاما، أعرب الوزراء عن امتنانهم لحكومة إندونيسيا المضيفة على الترتيبات الممتازة التي اتخذتها لعقد المؤتمر ولشعب بالي على كرم ضيافته.

بالي، ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣